

قراءة في كتاب

هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ؟

محمد يوسف

الكتاب والكاتب .. والمكتوب عنه :

الكتاب هو من أهم الكتب – إن لم يكن أهمها – التي تعرضت لقضية الديمقراطية في الفكر والممارسة الناصرية إبان تشييد المرتكزات الأساسية للمشروع النهضوي العربي الذي قاده جمال عبد الناصر خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ .

وهو الكتاب الذي تضمن عرضاً واضحاً ومفصلاً للمنظور الناصري للديمقراطية .. وكيف أن هذا المنظور قد جاء مميزاً ومتميزاً فيما قد تعلق بالسلطة والثروة والجماهير ، عن المنظور الليبرالي ، وعن المنظور الماركسي ، وعن منظور الإخوان المسلمين .. إن في فكر كل منهم ، أو في ممارسته .. وقد كانت تلك هي المدارس الفكرية وأوعية الحراك السياسي التي جاءت المدرسة الناصرية ووجدتها على الساحة في مصر والوطن العربي ، وكان أن كشفت الناصرية عن واكتشفت عجز تلك المدارس عن التعبير عن جماهير الشعب والإنحياز لها .. فلم يكن أمامها إلا أن تبتدع طريقها الخاص لتحقيق ذلك الإنحياز الصريح والمعلن للأغلبية الساحقة الغائبة من الجماهير .. فكراً وممارسة .

إن الكتاب يمثل كما يقول ناشره " صرخة الحق في وجه الباطل الذي يحاول البعض إلصاقه بثورة عبد الناصر من مواقع مختلفة ، وبدوافع مختلفة ، إنه كتاب للملتزمين بقضية هذه الأمة عن وعى وإيمان " .

والكاتب .. هو واحد من أبرز مشاعل الإستنارة والتحريض فى الفكر القومى العربى ، والذى تمنطق وعيه بأهمية أمته ، ودورها الحضارى والتارىخى ، وحقها فى مستقبل هى خليفة به وتستحقه .. وأهمية أن يتعرف شبابها على معالم طريقهم الى مستقبل أمتهم .. وإدراكه . وبعد أن تمنطق وعيه هذا ، أوقف عمره كله لينقله الى شباب هذه الأمة وشيبتها ، وليدعوهم إليه .. ويحرضهم عليه .

بذلك يكون الكاتب هو الدكتور عصمت سيف الدولة .

والمكتوب عنه .. هو جمال عبد الناصر حسين السيد عثمان (وهذا هو إسمه بالكامل) .. فيض من النبالة والبطولة والشرف وصدق الإنتماء ، هبط على هذه الأمة فى لحظة هى الأخطر والأهم فى كل تاريخها الحديث وحتى كتابة هذه السطور على الأقل .

رجل ليس أصدق ما يقال فى حقه ، من تلك العبارة التى نقشت على الجرانيت الذى جلب من أسوان ليغضى قبره " رجل عاش من أجل أمته واستشهد فى سبيلها " .

إنه الذى استحضر فى وعيه ووجدانه وإبصاره وبصيرته ، مجد أمته وحقها فى الحاضر وفى المستقبل ، وعقد العزم على أن يقود أبنائها الغائبين والمهمشين والمسحوقين لإنتزاع حقهم المشروع فى الحياة ، من الذين اعتدوا ونهبوا واستغلوا .. وتعالوا وخانوا .. ووافقته الجماهير وساندته وسندته ، فى نضاله النبيل لإنتزاع هذا الحق من مغتصبه إن اختياراً أو جبراً .

واختار أعداء الأمة الجبر .. وكان عبد الناصر وأبناء الأمة لها ، فدارت دورة نضال وكفاح مرير وعنيف .. بقدر ما كان نبيلاً

وشريفاً .. و قدوة لكل الشعوب المغلوبة والمقهورة والساعية لإنترزاع
حقها فى الحياة ، على طول الأرض وعرضها .

(٢)

وفى أتون عملية النضال من أجل إرساء مرتكزات المشروع النهضوى
العربى ، لم يتردد عبد الناصر فى أن ينحت بالفكر والممارسة مفهومه
الشامخ والصحيح للديمقراطية ، باعتبارها تلك المنظومة السياسية والإقتصادية
والإجتماعية التى لا بد أن تنتج حرية الوطن ، وأن تنتج العدل
الإجتماعى .. وأن تنتج وحدة الأرض والتاريخ والبشر والإمكانات العربية .
وأن ذلك لن يتحقق إلا باستحواذ الأغلبية الغائبة والمسحوقة على
السلطة والثروة .. لتصنع بهما قرارها الذى يحقق مصالحها فى الحرية
والإشترابية والوحدة .

وكان هذا المجال تحديداً - مفهوم الديمقراطية - هو مجال الإتفاق المطلق
بين القائد الذى قاد مشروع النهضة ، وهو جمال عبد الناصر .. وبين
المثقف الذى عاش فى ثنايا هذا المشروع ، ورأى جموع الجماهير وكان معها
وهى تشيده ، فتوحد مع أهدافه ومنجزاته ، والهمة المشروع ما ألهمه
، فاجتهد فى أن يصيغ له أساساً نظرية بعد أن كان قد أصبح واقعاً عملياً
على الأرض .. وهو الدكتور عصمت سيف الدولة ، وغيره من المفكرين
القوميين الكبار ، الذين ساروا فى طابور الفكر القومى الطويل .

(٣)

هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ؟

يحدد الدكتور عصمت سيف الدولة " تشريعاً " يتعين على كل من
يريد " محاكمة " عبد الناصر الإلتزام به ، كشرط حاكم ،
لإقامة العدل والمنطق والموضوعية فى " المحاكمة " ، باعتبار أن أى
محاكمة بلا تشريع ، ليست إلا صراعاً فى غابة ، يخرج عن أى

ضابط أو مرجعية من أى نوع .. ويستطيع فيها الحاضر أن ينهش لحم الغائب ، ليس بقوة المنطق والوقائع ، ولكن فقط بضعف الغياب .. فيقول :

" ... فدعونا نتفق من الآن على أمرين :

الأول .. أن يحاول كل منا ، وبقدر ما يستطيع ، أن يحتفظ لنفسه بأحكامه على مشكلة الديمقراطية أو على عبد الناصر .. الى أن ينتهى الحديث على الأقل ... فليس أسخف من القول (لو كنت مكان عبد الناصر ل فعلت كذا ..) إلا القول (لو كنت عبد الناصر ل فعلت كذا ..) فلا أحد غير عبد الناصر كان فى مكانه . وعبد الناصر الذى مات لا يتكرر .

الثانى .. إذا لم تكن الحيدة ممكنة فعلى كل واحد أن يحدد موقفه من حرية وطنه قبل أن يحدد موقفه من حرية الشخصية . وقبل أن يتشدد أى واحد منا بالكلمات الكبيرة عن الديمقراطية ، عليه أن يختار بين الإستقلال وبين التبعية . لقد اختار عبد الناصر قائد ثورة يوليو حرية الوطن واستقلاله منذ البداية . وقضى وهو فى ميدان معارك التحرر العربى ، وسيكون على أى منصف مهما يكن إختياره ، أن يتتبع تاريخ الرجل مع مشكلة الديمقراطية فى مصر ، إنطلاقاً من البداية التى اختارها الرئيس الراحل .. إلى النهاية .

ثم يبدأ الدكتور عصمت عرض مساجلات المحاكمة ، فيقول فى حسم :

" ... أما الذين لا يرون علاقة بين معارك التحرر الوطنى ومشكلة الديمقراطية فهم جاهلون . وأما الذين يرفعون أصواتهم فوق صوت المعركة ، هاتفين للديمقراطية ، فهم يريدون أن ينسحبوا من المعركة تحت غطاء الدعوة الى الديمقراطية ، إنهم يريدون - نفاقاً - أن يقال عنهم ديمقراطيون ، بدلاً من انهزاميين .

ولقد طالت - يستطرد الدكتور - معارك التحرر الوطنى التى خاضتها ثورة ٢٣ يوليو تحت قيادة عبد الناصر ، حتى كادت أن تستغرق كل حياتها ، وأثرت فى مشكلة الديمقراطية وحلها ... وقد فرضت تلك المعارك حدوداً للحرية على الثورة وجمال عبد الناصر ... وقد واجهه عبد الناصر مشكلة الديمقراطية داخل نطاق تلك الحدود ، لم يستطع ، ولم يرغب فى أن يتخطاها ، بدون إنكار لأثرها على المشكلة وإمكانات حلها . فما هى - يسأل الدكتور - تلك الحدود ؟ " .

وعلى الفور يجيب :

" - الإصرار على الوحدة الوطنية ، وعدم السماح بأى صراع اجتماعى حاد ، أو سياسى عنيف ، أو أية انقسامات فى الجبهة الداخلية . وقد أثر هذا فى موقفه من الأحزاب التى لم يسمح بتعدددها أبداً ، بالرغم من أنه كان يتوقع نشوء الأحزاب وتعدددها فى مصر ، ولا يعترض عليه ...

(٤)

- استمرار حالة الطوارئ ، بما يستدعيه ذلك من تركيز السلطة ...

- صعود القوات المسلحة الى المركز الأول من مراكز القوى فى الدولة ، على أساس أنها المسئول الأول عن سلامة الوطن ...

- تضخم أجهزة الأمن الداخلى (أمن الدولة) والخارجى (المخابرات العامة ...

- خضوع الإعلام ووسائله ... لمقتضيات معارك التحرر .. وليس من بين وظائف الإعلام ، خلال الصراع من أجل التحرر الوطنى ، أن يتطوع بوضع الحقائق الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو

العسكرية ، تحت تصرف أجهزة الإستماع المعادية . بل من وظائفه أن يذيع وينشر ما يخدم معركته الوطنية " .

ويدلل الدكتور سيف الدولة على صحة ذلك بأمثلة ذكر منها :

" بلغ مجموع السفن الألمانية التي أعلن الحلفاء إغراقها في الحرب الأوروبية الثانية ، أضعاف أضعاف ما ملكته ألمانيا من سفن في كل تاريخها منذ غزوات الفايكنج .. وخاضت مصر وسوريا حرباً إعلامية مدعومة فكرياً وسياسياً وإحصائياً ، استمرت عاماً ، ثم انتهت في لقاء في أقل من خمس دقائق ... " .

– تحمل الإقتصاد الوطنى أعباء المعارك التحررية اقتطاعاً من بنية أقتصادية ضعيفة أصلاً ... ولقد أصبحت تكلفة المعارك أبهظ من أن تطيقها الدول المتقدمة اقتصادياً ... " .

ورغم هذا الفهم الرفيع ، الذى يقدمه الدكتور فى طول الكتاب وعرضه ، لوضع الديمقراطية فى أوقات تعرض الأوطان للخطر ، فإنه يورد فقرة لا نوافقه عليها ، لأن معناها يصب فى خانة الطقوس الديمقراطية الغربية الشكالية ، التى يصدرونها لنا ويلزموننا بها وهم غير مقتنعون بها ، ولا يلتزمونها . وهو شخصياً – الدكتور – من أشد الراضين لتلك الطقوس ، بدليل قصة سفن ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية التى أشار إليها منذ لحظة . ونضيف نحن .. سفنها وطائراتها أيضاً ، حيث كان تشرشل الذى لا يوجد بريطانى فى كل تاريخ بريطانيا ، من هو أكثر منه شهرة ولا أكبر منه مكانة .. كان أثناء نفس الحرب قابلاً فى مخبئه تحت الأرض ، ليذيع على مواطنيه أخبار إسقاط الطائرات الألمانية المغيرة على لندن ، بأعداد بلغ مجموعها أكثر من الأعداد التى كانت تملكها كل دول الحلفاء وكل دول المحور، أى طرفى الحرب .. فى الوقت الذى كادت لندن فيه أن تسوى بالأرض بفعل ٢٤٦ غارة جوية كانت تتعرض لها من تلك الطائرات

يومياً ! .. إنها الحرب التي غالباً لا تترك لك أن تختار ماتفعله ، بل إنها قد تفرض عليك الذي تفعله ، وفي مقدمة ذلك ، تضليل العدو – من حيث كونه عدواً – بكل الوسائل ، وأولها الوسائل غير المشروعة (في غير زمن الحرب) والتي هي ذاتها مشروعة في زمن الحرب ، إذ لن تكون لدينا ديمقراطية من أى نوع ، في حال هزيمتنا ، وفي المقابل انتصار العدو الذي رفضنا " تضليله " ففقدنا حماية الوطن ، فكأننا اخترنا الهزيمة !! .

يقول الدكتور في تلك الفقرة التي نخالفه الرأى فيها والتي علقنا عليها قبل أن نورد نصها .. وهذا خطأ نعترف به :

(٥)

" ولما كانت معرفة الحقائق هي المادة الخام التي يكون منها المواطنون آرائهم ، ويحددون على ضوءها مواقفهم ، ويمارسون على أساسها حرياتهم ، أو ينكصون عن ممارستها ، فإن كل تزيف في الحقائق ولو كان لتضليل الأعداء وحماية الوطن ، ينعكس زيفاً على الديمقراطية وممارستها " .

إن أمريكا والغرب الإستعماري كله واسرائيل ، يزيّفون الحقائق التي يقدمونها لمواطنيهم على مدار الساعة ، بدون وجل أو وجل ، بدعوى حماية " أمنهم القومي " .. وحين يعتدون علينا فإنهم – أيضاً – بدون وجل أو وجل – يلهبون ظهورنا بسياط " الشفافية الديمقراطية " الغائبة عندنا ، والحاضرة عندهم شكلاً وغائبة موضوعاً !! .

بعد هذه المداخلة .. فإننا نعلم تماماً – لمعرفتنا به وقت أن كان بيننا – أن روح المفكر الكبير سوف تقبل منا هذا الإعتراض " العارض " وسوف يقبله أيضاً منا كل الذين استناروا بإبداعاته الفكرية ، ونحن منهم .. ثم نستمر .

وماذا بعد ؟ .. يواصل الدكتور عصمت – بمناسبة حديثنا عن المحاكمة – تفنيد دعاوى " الإدعاء " على عبد الناصر :

" يقولون – خاصة الماركسيون – إن الثورة (التي ظلوا لأكثر من عشر سنوات من بدايتها يصفونها بأنها إنقلاب دبرته طليعة الطبقة البرجوازية لإنقاذ تلك الطبقة من المأزق الذي أصبحت فيه بعد الحرب العالمية الثانية وسقوط فلسطين) قد بدأت بدون نظرية ، وأن كل شيء كان خاضعاً " للتجربة والخطأ " .. وهذا " خطأ " .

ويورد الدكتور رد عبد الناصر نفسه على هذا القول :

" فى يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ قدم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ميثاق العمل الوطنى بقوله : " الميثاق عبارة عن مبادئ عامة وإطاراً للعمل أو للخطة ... نتج عن تجربة وممارسة عشر سنوات ... كانت فترة مشينا فيها بالتجربة والخطأ " .. وقال يوم ٧ أبريل ١٩٦٣ " ... لم يكن عندنا منهج ، لم يكن عندنا نظرية ، ولم يكن عندنا منظمة شعبية ، ولكن كان عندنا المبادئ الستة " . وقال يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ " ... إيه هى أهداف النظرية ؟ أنا بأقول إنى مكنش مطلوب منى أطلع فى يوم ٢٣ يوليو معايا كتاب مطبوع ، وأقول إن هذا الكتاب هو النظرية ، مستحيل . لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ما كناش عملنا ٢٣ يوليو ، لأن مكناش نقدر نعمل العمليتين فى وقت واحد " .

يعلق الدكتور عصمت على ذلك قائلاً :

" وهكذا مع الإعتراف بغيبة النظرية ، طرح (عبد الناصر) المشكلة الفكرية طرحاً يتضمن الإشارة الى سباق بين الفكر الذى لا بد له من الوقت اللازم والكافى لنضجه وبلورته ، وهو وقت قد يستغرق حياة جيل أو أجيال .. وبين موقف مصر المتردى بسرعة متزايدة قبل ١٩٥٢ ، مما كان يستوجب

الإنقاذ بالممكن بدون انتظار لما يجب أن يكون . وكان الممكن هو ما عرف باسم المبادئ الستة للثورة ، ومن بينها إقامة حياة ديمقراطية سليمة " .

(٦)

ويستطرد .. " بدأ عبد الناصر قائداً ينتهج التجربة والخطأ أسلوباً . ولم يكن مثقفاً يملك كل الوقت اللازم للإجتهاد الفكري المجرد ، ويملك - بشكل خاص - أن يحجب أفكاره أو يراجعها أو يغيرها ، قبل أن يطرحها على الناس أفعالاً تؤثر في حياتهم العينية . ذلك لأنه كان قائد ثورة مهمته الأولى أن يغير ويطور ، وينفذ ويصحح في الواقع الإجتماعي بما يحمله من أفكار " .

ونقول نحن .. إن التلازم والترابط العضوي بين الفكر والعمل ، كان هو الأساس المحوري الذي قام عليه ذلك التراكم الحضاري الإنساني ، منذ بدء الخليقة الى أن يرث الله الأرض ومن عليها . فلم تخل مسيرة الإنسان الحضارية عبر كل تاريخه من التجربة ولا من الخطأ ولا من التصحيح .. وحينما كان يلاحظ الإنسان ثباتاً للنتائج حينما يتكرر القياس ، فإنه كان يشرع في صياغة القواعد والثوابت والقوانين ، وبلورة النظريات . وحين كانت تتقدم المراحل التاريخية والحضارية بالإنسان ، كانت تظهر (أو تفرض نفسها) حاجته الى تغيير المقاييس والقوانين والنظريات .. بل والبدهييات ، ولم يكن ذلك ليحدث - بأى حال - إلا على قاعدة " التجربة والخطأ والتصحيح " . والماركسيون أنفسهم هم الذين يقولون " إن الواقع هو الذي ينتج قوانينه " و هم الذين يقولون " أن التاريخ يعود دائماً الى الواقع ليصحح نظرياته " .

ويشير الدكتور عصمت الى ذلك الجدال العلمي الذي يحدث دائماً بين الفكر وبين الواقع ، وكيف كان وعى عبد الناصر به ، واستعداداه الشخصي للإستجابة له . فيقول :

" ... قد كان - بالضرورة - أكثر قبولاً للتعلم من التجربة من أصحاب النظريات ، وفي حياته تجربة إنسانية خصيبة لإمتزاج التقدم الفكري بالتقدم العملي . فقد

أعطى التجربة أفكاره ، واسترد من التجربة أفكاراً أكثر نمواً ، فعاد وأعطاهما للتجربة ، ثم استرد منها .. وهكذا فى عملية نمو فكرى خصيبة ، ما تزال فى حاجة الى دراسات علمية مطولة . إذ لا شك فى أن دراسة عبد الناصر المفكر شىء أكثر لزوماً وفائدة وصعوبة من دراسة أى مفكر آخر ، لم يتحمل بنفسه عبء وضع أفكاره موضع التنفيذ ، كما لا شك فى أن دراسة عبد الناصر الثائر أكثر لزوماً وفائدة وصعوبة أيضاً من دراسة أى ثائر آخر ، كان قصارى جهده أن يغير ويطور وينفذ نظرية وضعت له والتزم بها قل أن يثور " .

ويقولون – يستمر الدكتور – أنه كانت هناك أزمة بين الثورة وبين المثقفين :

يوم ٢٥ نوفمبر قال عبد الناصر مخاطباً المثقفين : " ... انتم اللى عليكم تعملوا النظرية ، المثقفين هم اللى يعملوا النظرية ، يوم ما لاقى كتاب طالع عن اقتصادنا وتجربتنا ، أو إيه اللى يجب يحصل فيها ، أشعر بأن هذا الكتاب هو جزء كبير من النظرية ... على هذا الوجه – يستطرد الدكتور – حدد عبد الناصر مسئولية البناء النظرى للثورة وأسلوب هذا البناء . فمسئوليته تقع على عاتق المثقفين " ..

لكن من هم المثقفين الذين كان يعنيه عبد الناصر ؟ يجيب هو نفسه : " المفروض بالمثقف أنه المثقف إجتماعياً " ويعلق الدكتور عصمت .. " وهو ما يمكن فهمه على أنهم المثقفون الناشطون فى الحقل السياسى أو العاملون بالقضايا العامة " .

ويحدد الميثاق – يستطرد الدكتور – معالم العطاء الفكرى الثورى الإجتماعى:

" الثورة العربية وهى تواجه هذا العالم لا بد لها من أن تواجهه بفكر جديد لا يحبس نفسه فى نظريات مغالقة يقيدها بها طاقته ، وإن كان فى نفس الوقت لا ينعزل عن التجارب الغنية التى حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها ... إن التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الإجتماعى ، ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة ، والإستغناء بها عن التجربة الوطنية " .

(٧)

تلك كانت رؤية عبد الناصر والثورة لدور المثقفين .. فماذا كانت رؤية المثقفين لعبد الناصر والثورة ؟ .

يقول الدكتور عصمت : " نحن نعرف الآن أن الوجه السياسى لعملة الرأسمالية هى الديمقراطية الليبرالية التى كانت سائدة فى مصر قبل الثورة . وحين حددت الثورة أحد أهدافها فى " القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم " كانت تتقدم - حتى دون أن تدري - الى مواقع الصدام مع الليبراليين وأفكارهم الخاصة عن الديمقراطية ، أى مع مثقفى مرحلة ما قبل الثورة (الذين تمثلوا فى أنصار الديمقراطية الليبرالية وبعض فصائل التيار الماركسى) ... إن المثقفين فى مصر - يستطرد الدكتور - لم يقوموا بدورهم التاريخى فى البناء النظرى للثورة ، وهو الدور الذى لم ينكره عليهم عبد الناصر قط ، ولم يدعه لنفسه من دونهم قط ، فبقى بدون إنجاز لمدة طالت أكثر مما يجب " .

ونقول نحن .. إن تلك كانت هى الأرضية التى دارت فوقها محاولة الإلتفاف على الثورة ووأدها إبان ما عرف فى التاريخ السياسى المصرى بـ " أزمة مارس ١٩٥٤ " ، ومحاولة إرجاع صانعيها الى ثكناتهم ، أو الى غياهب السجون .. أو تعليق هؤلاء " المتمردون " - عند اللزوم - على أعواد المشانق .

وكان هذا الحديث .. جاء مَدْخلاً للحديث عن أزمة مارس ١٩٥٤ :

يقول الدكتور عصمت سيف الدولة عنها :

" فى ذلك الصراع ، إختار الليبراليون داخل مجلس قيادة الثورة ، ورمزهم محمد نجيب (ونضيف إليه : خالد محى الدين وعبد المنعم عبد الرؤوف وعبد المنعم أمين ، كما يضيف الدكتور قوله أن محمد نجيب اليميني قد رشح خالد محى الدين اليسارى ، فى أزمة مارس ١٩٥٤ ، ليكون رئيساً للوزراء فى مقابل إنهاء الثورة) .. هؤلاء كان يساندتهم رجال الأحزاب المنحلة وجماعات المثقفين ، اختاروا العودة الى النظام البرلماني الليبرالي . وكانت حججهم المعلنة ، أن الثورة وقد نجحت فى القضاء على " المفسدين للديمقراطية (الملك والإقطاع) ، فقد استنفذت غايتها .. وعليها أن تنهى ذاتها لتعود الحياة الديمقراطية الليبرالية الى استئناف مسيرتها التى عوقها المفسدون .. وأن على مجلس قيادة الثورة وضباط القوات المسلحة أن يعودوا الى ثكناتهم ... وأن يسلموا السلطة الى حزب الأغلبية (الوفد) ... يضاف الى ذلك - يستطرد الدكتور - النظرة المتعالية التى كان ينظر بها المثقفون وقادة الأحزاب السابقة الى " شوية الضباط " صغار السن ، غير المعروفين من الشعب ، المجريدين من الخبرة حتى ولو كانوا غير مجريدين من الإخلاص " .

(نرى أنه ينبغى منح الإنتباه الكافى لتعبير " النظرة المتعالية " الذى استخدمه الدكتور لوصف موقف المثقفين من الثورة منذ أربعاً وخمسون عاماً ، وتعبير " شوية الضباط " الذى كانوا يشيرون به إلى الثوار الذين زلزلوا واحداً من أكثر النظم الحاكمة فى العالم يومها ، سطوة وترهلاً وفساداً وعمالة وتبعية .. ليس هذا هو المهم الآن .. وإنما الغريب الفج فى هذا الصدد هو أنه ما زالت " نظرة التعالى " تلك وتعبير " شوية الضباط " ذلك ، يستكنان فى نفوس عديد من المثقفين ،

(٨)

ومن ثم يتحكما فيما يقولون ويكتبون وينشرون بدون خجل .
وكان على الثوار والغيورين على أوطانهم .. والشهداء ، ألا يكونوا
كذلك إلا بعد حصولهم على درجة الدكتوراه ، وتقديم شهادة " حسن
سير وسلوك " معتمدة من اثنين مثقفين !!) .

ويفسر الدكتور سيف الدولة .. لماذا انحاز الماركسيون الى الليبراليين
فيقول : " لأنهم لم يكونوا من القوة بحيث يفرضون مذهبهم
التقليدى فى ديكتاتورية البروليتاريا ... فانحازوا الى الليبراليين
على أساس أن الليبرالية ستتيح لهم فرصة أكبر لتعميق التناقضات الطبقيّة
، وتعبئة الجماهير تحت قيادة الطبقة العاملة للإستيلاء فى النهاية على السلطة
... وأن عودة الليبرالية بعودة الوفد كانا - فى تقدير الماركسيين مبرراً
كافياً أو مساعداً لإنحيازهم الى إنهاء الثورة " .

ويخلص الدكتور سيف الدولة ، مشهد الصراع فى تلك الأزمة ويوصفه بقوله :
" أياً ما كان الأمر فإن الصراع حول مشكلة الديمقراطية فى مصر أصبح قائماً بين
الليبراليين وبين الثوريين " .. ثم يسأل " فأى الفريقين كان
ديمقراطياً ؟ " .

ويجيب ..

" ... الأولون انحازوا الى أنفسهم ، الى القلة الممتازة الحاضرة ، والآخرين انحازوا الى
الشعب ، الى الأغلبية المسحوقة الغائبة ... وعلى المستوى الواقعى ،
نعنى واقع مصر عند قيام الثورة ، فإن الأولين لم يكونوا ديمقراطيين بأى معنى
، وكان الثوار وحدهم هم الديمقراطيون . ذلك لأن القلة الممتازة التى
انحاز اليها الليبراليون لم تكن تعانى من أية مشكلة ديمقراطية . فهى قادرة
فكراً وعلماً وخبرة ومالاً على ممارسة حقوقها السياسية ... الذى كان يعانى

مشكلة ديمقراطية حقيقية هو الشعب . أغلبية الشعب الراكد الغائب الضعيف ، المستضعف المحكوم بدون أى أمل فى أن يشارك فى الحكم " .

ويستوقفنا هذا الفهم والتحليل الرفيع لمشكلة الديمقراطية ، ولقضية العدل الإجتماعى فى مصر العربية ، وهذا التلخيص والتوصيف لذلك المشهد الفاصل فى تاريخ الثورة فى مصر ، حيث يبرز من ثناياه ذلك المفهوم اليقيني العقيدى للديمقراطية الذى ترسخ فى وعى جمال عبدالناصر ، فالتزم به وأعلنه .. بل وقاتل دونه ، كل الحرية والديمقراطية للشعب ، ولا حرية ولا ديمقراطية لأعداء الشعب ، ولا ديمقراطية ولا حديث عنها ، قبل أن يتمكن المسحوقون والغائبون والمهمشون آماداً طويلاً ، من أن يكونوا مثل " القلة الممتازة " ، قادرون فكراً وعلماً وخبرة ومالاً على ممارسة حقوقهم السياسية .

وفى هذا السياق .. لم يكن غريباً أن تصدر الثورة – ولما تكمل شهرين من عمرها – أول قانون للإصلاح الزراعى ، الذى قصم ظهر الإقطاع لصالح الفلاحين أقنان الأرض فى مصر ، ولم يكن غريباً أيضاً ، كما يوضح الدكتور سيف الدولة – أن يتلقى العمال من الثورة – ولما تكمل عامها الأول – القانون الذى يحرم فصلهم من العمل بدون مبرر ، ويوقف قرار الفصل التعسفى " على وجه الإستعجال " مع صرف الراتب ، حتى لو لم يقبل رب العمل إعادة العامل الى عمله . وعدم جواز توقيع أكثر من عقوبة عن المخالفة الواحدة .. إضافة الى القانون الذى يفرض حصر كل العمال العاطلين فى مصر ، وانشاء سجل لهم ، وتشغيلهم ، وإلزام أصحاب الأعمال بالإبلاغ عن طلبات العمل ، ومنع الوساطة ، وكفالة الدولة لمصروفات نقل العامل وأسرتة من محل إقامته الى حيث يقدم له العمل .

(٩)

ليس هناك - فى رأينا - غير هذا الحديث حديثاً عن الديمقراطية ومعناها .. وجدواها . وإذا وجد حديثاً غيره فى مصر والأمة العربية والعالم الثالث بإجماله ، فإنه يكون فقط من قبيل " استهبال المثقفين " أوجهلهم .

يقول الدكتور عصمت :

" ثم نعجب ممن وضعوا أنفسهم فى مقاعد التقدمية ... أو سودوا ما توهموا أنه تاريخها ، فقالوا إن الصراع كان يدور فى القمة بين الديمقراطيين وبين أنصار الديكتاتورية ، وهذا صحيح ، ثم أخطأوا خطأ فاحشاً ، فقالوا إن دعاة استمرار الثورة هم الديكتاتوريون ، وأن دعاة العودة الى الليبرالية وأحزابها ، كانوا هم الديمقراطيين . كأن الديمقراطية كلمة تقال وليست حرية مكتسبة ، كأن ثورة يوليو ما قامت إذ قامت ، إلا من أجل أن يستأنف حزب الوفد وأحزاب مدرسة " حزب الأمة " حكمها الشعب العربى فى مصر ، بعد أكثر من سبعين عاماً من تحالفها ضد الخط الوطنى الثورى ، وبعد ثلاثين عاماً من ممارستها الفاشلة للديمقراطية الليبرالية فى مصر " .

لقد كان ذلك هو مفهوم عبد الناصر العقيدى للديمقراطية .. وكان ذلك أيضاً هو ما وافقه عليه الدكتور عصمت سيف الدولة .. ونحاول الآن أن نغوص أكثر مع الدكتور ، فى الواقع والوقائع التى جرت بفعل الثورة على الأرض ، لنذكر أعماق المفهوم الديمقراطى لدى عبد الناصر ، ومدى مصداقيته .. لنجيب عن السؤال : هل كان فعلاً ديكتاتوراً ؟ .

يستمر حديثنا مع الدكتور .. أو حديثه إلينا .

الإصلاح الزراعى :

" كان الهدف الأول ، الأكثر وضوحاً ، لثورة يوليو هو تحرير الفلاحين ... وكان تحديد الملكية هو التحدى الظاهر الذى واجهت به الثورة الأحزاب فرفضته . (يقول عبد الناصر يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٥ " من أول يوم من أيام الثورة ، قلنا لهم ، إذا أردتم فعلاً أن تحققوا الحرية ... لهذا الشعب الطيب الذى خدعتموه تحت اسم الحرية .. فلتوافقوا ولتعلنوا معنا القضاء على الإقطاع ، ولتعلنوا تحديد الملكية ") ... إن قانون الإصلاح الزراعى - يؤكد الدكتور عصمت - هو القانون الديمقراطى الأول فى تاريخ مصر الحديث . ذلك لأنه يتضمن محاولة لحل مشكلة الديمقراطية بالنسبة لأغلبية الشعب من الفلاحين ... بالحد من قوة الإقطاعيين وكسر شوكتهم ، وتحطيم ما تراكم لهم من هيبة طاغية فى الريف . وأيضاً بخلخلة القيود التى كبلت الفلاحين ، وتشجيعهم على التمرد والفكاك من التبعية ، وتدريبهم على الجرأة وتحدى استغلال الملاك والإقطاعيين لهم ... وكسر السيطرة الإجتماعية والنفسية والأخلاقية لهؤلاء عليهم ... بالإضافة الى ذلك ، حاول القانون الزج بجموع الفلاحين زجاً الى مواقف جماعية إيجابية يواجهون بها احتياجاتهم ، بدلاً من علاقات الإتكال والتواكل التى كانوا قد اعتادوا عليها سنين طويلة . فأنشأ الجمعيات التعاونية الزراعية ، واشترط أن تكون عضويتها لمن تقل ملكيتهم عن خمسة أفدنة " .

(١٠)

يستطرد الدكتور سيف الدولة : " لم يركز عبد الناصر قط على المبرر الإقتصادى للإصلاح الزراعى ، ولكنه برره دائماً تبريراً ديموقراطياً ، وهو ما يعنى أن الإصلاح الزراعى كان مرتبطاً فى وعيه بمشكلة الديمقراطية فى مصر " .

أيهما الديمقراطي .. الوفد أم عبد الناصر ؟؟

يحدثنا الدكتور عصمت سيف الدولة في كتابه فيقول :

" لم تخضع قيادة حزب الوفد منذ تأسيسه لرأى غالبية الأعضاء إلا في المسائل التي لا تهم القيادة ! ، وأعطى قائد الوفد سعد زغلول ومصطفى النحاس ، لنفسيهما " استبدادية " في مواجهة أعضاء الحزب ، تكررت حتى استقرت تقليداً في هذا الحزب العتيدي ... ففي عام ١٩٢١ قرر سعد زغلول - منفرداً - فصل أغلبية أعضاء القيادة العليا للوفد (عشرة من أربعة عشر) . وفي عام ١٩٣٢ كرر مصطفى النحاس الأمر ذاته ، فاتخذ قراراً منفرداً (!) بفصل أغلبية القيادة (ثمانية من أحد عشر) . ولقد كان هذا التقيد الاستبدادي من بين أسباب الإنشقاقات المتتالية التي حدثت في الحزب ، وكان السبب الرئيسي في خروج العقاد وروز اليوسف وأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي على الوفد أو عنه " .

ونضيف في هذا السياق .. تلك كانت فكرة " الزعامة المقدسة " لدى حزب الوفد الليبرالي التي لا تتركها إلا ذاتها وخضوع التابعين .. وهي ذاتها فكرة " المرشد " الذي يمتلك بصيرة ، وإلهاماً ، أكثر من كل الذين " يرشدهم " ، بل ويبايع منهم على الطاعة والتسليم الكامل بما يقول وما يفعل ، عند الإخوان المسلمين .. ثم هي نفس فكرة " الإمام " أو " ولاية الفقيه " عند الشيعة .. وهي كلها حالات - في أحسن أحوالها - لا تمت إلى الديمقراطية بأدنى صلة .. فهي - في أحسن أحوالها أيضاً - تصدر حق الآخرين (الجماهير) في المشاركة في المشكلة ، وفي تقديم الحل .. لأن الحل سوف يأتيهم من " معصوم " لن يخطيء ، حتى لو كان في مثل حالهم أو أقل !! .

إن الذين صوبوا جام غضبهم " الديمقراطية " على عبد الناصر " الديكتاتورى " فى أزمة مارس ١٩٥٤ وهم تحالف الوفد والإخوان المسلمين والماركسيين ، وبقايا الأحزاب المتهالكة ، بقيادة محمد نجيب وخالد محى الدين .. لم يكن بينهم على أى وجه - من حيث الفكر والمنهج والسلوك - ديمقراطى واحد ، فلقد كانوا جميعاً - كما يقول الدكتور سيف الدولة - ممن يسلمون أمورهم الى قيادتهم تسليماً غير مشروط ، ثم ينكرونه على عبد الناصر ، الذى لم يطلبه منهم أصلاً .

لقد كانت مطالب الليبراليين فى ذلك الوقت - كما يورد الدكتور - تنتهى كخلاصة ، الى أن يسلم عبد الناصر السلطة الى " الزعيم " مصطفى النحاس ، أو الى " الإمام " حسن الهضيبى ، أو الى خالد محى الدين وحركة " حدتو " الشيوعية ، تحت عباءة محمد نجيب . لم يكن لأى من هؤلاء علاقة بقضية الديمقراطية فى مصر ، رغم واقعها المهيمن الذى كان " واقعاً " على الأرض أمام عيونهم ، وليس فى متاحف الديمقراطية الغربية وطقوسها المزيفة ، ولم يصل وعى أياً من هؤلاء بالمشكلة وأبعادها ، كما وصل وعى جمال عبد الناصر بها .. والمؤكد - بالقطع - أن كل منهم ، وبدون استثناء ، كان لديه حلم كبير بالسلطة وكرسى الحكم ، حتى وإن تحقق حلمه هذا على جثة الديمقراطية التى عاش يتشدد بها .. بل وعلى جثث الذين يطلبونها والذين هم يستحقونها بالواقع والتاريخ .. ورغم ذلك فإنه وغيره لا يكلمون ولا يملون من جلدنا وأولنا جمال عبد الناصر بسوطها متعدد الأطراف !! .

(١١)

والخامس من يونيو / حزيران ١٩٦٧ :

كنا قد اتفقنا من قبل .. نحن وجمال عبد الناصر والدكتور عصمت سيف الدولة ، والمنطق والتاريخ والواقع - وعلى غير رغبة كل القوى المعادية للشعب العربى فى مصر والأمة العربية كلها - اتفقنا على أن قضية

الديمقراطية لا تتجزأ ، وأنها ترتبط عضويًا بكليات النضال الوطنى والقومى
وجزئياته ، إن فى الداخل أو فى الخارج .. أى سواء كان هذا النضال داخل
الحدود الوطنية والقومية ، أو لحماية تلك الحدود ذاتها .. التى إذا انكسرت
واستباحها الأعداء ، يتوقف الحديث " غربى المنشأ " عن
الديمقراطية ، ويفرض نفسه الحديث عن تحرير الوطن .. والصياغة
الجامعة لذلك هى " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة " .. معركة
تحرير الوطن والأمة ، باعتبار أن نطاق العدوان كان أكبر من
حدود قطر معين من أقطارها .

يقول الدكتور سيف الدولة عن هذا اليوم :

" ... يوم أن ظهر ما كانت القوى المعادية لأمتنا قد دبّرتة ، وخطت له ...
وضربت ضربتها الصاعقة . ولقد اعترفوا من بعد أن هدفهم الأساسى
كان إسقاط قائد معارك التحرر العربى ، عبد الناصر ونظامه ، وهزيمة أمتة .
ولقد نالوا منه ومن نظامه ومن أمتة ما نالوا ، وهو جسيم ، ولكنهم لم
يسقطوه ولا أسقطوا نظامه ولا هزموا أمتة . فقد احتضنته وحمته
الجماهير العربية الهادرة من المحيط الى الخليج ، وأعادته الى موقع القيادة ، ثقة
منها فى مقدرته . كان ذلك فى يومى ٩ و ١٠ يونيو / حزيران ١٩٦٧ .

وسيثبت التاريخ ، وقد أثبت فعلاً ، أن أعظم أيام عبد الناصر ،
وأكثرها جلالاً هى الأيام التى تلت الهزيمة ، وفى يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ لم يمت
جمال عبد الناصر ، ولكنه استرد ملء حياته وحيويته . نالت الهزيمة
من عبد الناصر الحاكم ، وأبرزت عبد الناصر الزعيم . أضعفت رجل الدولة "
الحكيم " الذى يتعامل بالممكن ، وقد كان الممكن صفرًا ، وقدمت القائد والثائر الذى
يتحدى بما يجب أن يكون مبتدئًا من الصفر أيضاً .

بكل مقاييس الحكمة والمرونة والعقول المفتوحة والواقعية ، كان على عبد الناصر
أن يستسلم ، مفاوضة وصفحاً واعترافاً بالذين هزموه . ولكن بمقاييس القيادة

والزعامة والثورة ، كان على عبد الناصر أن يلبي نداء جماهير أمته ، ويقودها على طريق : " لا صلح ، لا تفاوض ، لا اعتراف " ولقد اختار عبد الناصر الطريق الذى لا يختاره إلا الأبطال .

ثم يستمر الدكتور فى دفاعه " مرافعته " .. محدداً دوافع العدوان وأسباب الهزيمة :

– ضرب المد الوحوى الذى كان يقوده عبد الناصر ، وأن خطة عدوان ٦٧ قد وضعت

وبدىء فى التدريب عليها فور قيام الوحدة عام ١٩٥٨ .

– وأن الانفصال عام ١٩٦١ لم يكن إلا جزءاً مبكراً للتطبيق لخطة عدوان ٦٧ .

– ضرب وتدمير الطاقات الإقتصادية التى كانت بدأت لأول مرة تعطى ثمار التخطيط العلمى والتصنيع .

(١٢)

– بالمرة .. لقد دفعنا الأعداء الى أن نعتقد بأن ما حدث كان نتيجة " عيوبنا نحن ، عجزنا نحن ، تخلفنا نحن ، ما قلناه نحن ، ما فعلناه نحن .. لنكون " نحن " الذين جنينا على أنفسنا ، ويكون الأعداء أبرياء مما أصابنا . كأننا نحن الذين اغتصبنا الأرض وبدأنا العدوان وتجاوزنا الحدود ، كما يقول الدكتور .

ونضيف نحن .. أنه إذا كان من بين الحكام العرب فى تلك الفترة ، من استصدر قراراً رسمياً من مجلس وزرائه ، فى شهر ديسمبر ١٩٦٦ – أى قبل العدوان بستة أشهر فقط – بتقديم " التماس " الى الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ الإجراءات اللازمة " لإخراج القوات المصرية من اليمن .. وأن من بين هؤلاء الحكام من جمع كبار ضباط جيشه صبيحة يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٧٠ ، ليهنئهم " بوفاة جمال عبد الناصر " فى اليوم السابق !! .. نقول إذا كان ذلك

قد حدث ، وقد حدث أبشع منه الكثير .. فإنه كاف لتوضيح أبعاد المؤامرة ، وأطرافها ، وما حشد وأعد لتنفيذها ، بغض النظر عن أوجه القصور والخطأ لدينا ، وعدم إنكارنا للتأثيرات السلبية والمدمرة للقصور والخطأ .. وما حدث فى الإغارة الأمريكية الإستعمارية الصهيونية على العراق عام ٢٠٠٣ ، وما حدث فى جنوب السودان وسوف يحدث فى غربه فى دارفور ، وما قد يحدث لسوريا وإيران .. فإنه يفصح بجلاء عن العنصر الثابت الأعلى فى الإستراتيجية الإمبريالية الإستعمارية الصهيونية العالمية ، وهو الإغارة والعدوان المباشر ، لمنع أى بروز لأى قوة أو قيادة إقليمية خارجة عن السيطرة ، فى المنطقة الأهم - بما لا يقارن - فى العالم كله .. وهى المنطقة العربية والدول الملامسة لها .

والتنظيم السياسى :

التنظيم السياسى - من وجهة نظرنا - هو العصب الضابط لحركة الثورة ، ولحركة أى نظام سياسى ، وهو الذى ينشئ جسور الإتصال وقنواته بين السلطة وبين الجماهير ، وهو التعبير التنظيمى - بأى حال - عن شكل السلطة وتوزيع الثروة فى المجتمع ، أى مجتمع ، وأنه التعبير التنظيمى عن الوضعية الديمقراطية فى المجتمع .. بمعنى أنه الذى يعبر عن يملك ، ومن ثم يعبر ، أو يتعين أن يعبر ، عن يحكم .

قلنا إن ذلك هو رأينا فى وضعية التنظيم السياسى فى المجتمع .. وبعد أن غصنا فى صفحات الكتاب الذى بين أيدينا ، تأكدنا أن ذلك هو رأى جمال عبد الناصر ، ورأى الدكتور عصمت سيف الدولة أيضاً .

يصف الدكتور عصمت التنظيم السياسى الثانى للثورة " هيئة التحرير " - باعتبار أن التنظيم الأول كان " تنظيم الضباط الأحرار " - فيقول :

" قامت هيئة التحرير كأول مشروع للثورة لحل مشكلة الديمقراطية فى مصر ... ولقد سخرت الثورة وجمال عبد الناصر شخصياً ، كل الإمكانيات المتاحة بشرياً

ومالياً وإعلامياً وثقافياً لإنجاح هيئة التحرير . ولقد كان الإصرار على إنجازها قاطع الدلالة على ثبات عبد الناصر فى الإتجاه الديمقراطى ... ولقد حققت بقيامها أول نجاح جزئى هام . لأنه يتصل بالمبدأ الديمقراطى ، إذ حسمت الشك فى اتجاه الثورة ديموقراطياً ... إن أغلبية الشعب المتمثلة فى الفلاحين والعمال وصغار الحرفيين والنساء والجنود ، كانت غائبة أو مغيبة ، أولئك لم يكونوا قبل الثورة حتى ناخبين . ولم يكونوا يقرأون الصحف فإن نسبة الأمية فىهم كانت أكثر من ٩٠ فى المائة ... ولم يهتم أى حزب بأن يكسبهم الى عضويته العاملة ، ولم يهتموا هم بأن يكونوا أعضاء فى أى حزب ... حتى حزب الأغلبية البرلمانية الوفد ، كان تنظيماً محدود العدد والعضوية ، وكان قصارى انتشاره التنظيمى ما كان يسمى لجان الوفد بالمحافظات . وكانت عضويتها الثابتة مقصورة على عدد ضئيل من النواب والشيوخ ، وكان امتداده فى الجامعات مجموعات من طلاب السنوات النهائية ، ينفذون أوامر قيادته تمهيداً لتلقى الوظائف بعد التخرج . كان حزب الوفد حاضراً فى المدن على وجه ما ، أما فى القرى والكفور والعزب والمصانع والمعامل والحوارى والأزقة والصحارى ، وكل تلك الأماكن الكئيبة التى يعيش فيها الشعب ، فلم يكن لحزب الوفد وجود منظم . لهذا لم يكن غريباً أن حزب الوفد قد أفلس أو كاد فى فترة إقصائه عن الحكم بعد ١٩٤٤ حتى اضطر - حين عاد الى الحكم - أن يتاجر فى الرتب والألقاب ليعمر خزانته (كان ثمن رتبة الباشوية ٣٠٠٠٠٠ جنيه ورتبة البكوية ١٠٠٠٠٠ جنيه ، واستطاعت طائفة من تجار مخلفات القوات الإنجليزية أن تصبح من الباشوات والبكوات ... " (!!)

(١٣)

يضيف الدكتور :

" ثم جاءت هيئة التحرير حجراً ألقى فى بحر الركود الشعبى . وامتألت القرى والكفور والعزب والأحياء الشعبية بالإضافة الى المدن ، بمقار

هيئة التحرير . ووقع كل مصرى تقریباً ، أو ختم ، أو بصم على طلب العضوية . وظهرت فى القرى صفات يتنافس عليها الناس غير العمودية والمشيخة والخفر ، تلك هى صفة " عضو هيئة التحرير " . واحتفظ الأميون فى جيوبهم بفخر شديد ببطاقات عضوية هيئة التحرير قبل أن يعرفوا بطاقات إثبات الشخصية (الهوية) ...

ولم تتركهم الثورة يلتقطون أنفاسهم ، فهى تدعوهم وتجمعهم و" تلملمهم " وتحشدهم فى كل مكان من أرض مصر ، وفى كل مناسبة ، وحتى بدون مناسبة ، ليستمعوا فى فضول وعجب وإعجاب ، الى رجال الثورة يتحدثون إليهم أحاديث طويلة عن التحرير والحرية والإستعمار ، وعن مصر التى هى مصرهم ، والحكم الذى هو حكمهم ، والمستقبل الذى هو مستقبلهم . وتشهر أمامهم علناً وبأقصى الألفاظ بالملوك والأمراء والباشوات والبكوات ، والسادة الذين ما كان يخطر ببال المستمعين قط أنهم قابلون للتشهير بهم ... ثم يكسر حاجز الصحراء ، وتنشأ " مديرية التحرير " التى أقيمت فى صحرائها قرى نموذجية ، ونقل إليها الفلاحون بعد أن ألبسوا أزياء موحدة ، قريبة الشبه بأزياء الفلاحين فى هولندا .. وهذا قبل أن تثمر أرضها ما يكفى لشراء تلك الأزياء ...

ثم تؤمم القناة ، فيكاد الشعب أن يجن ، ويكاد كل مصرى أن يحسب نفسه شريكاً فى تأميم القناة ... وتتعرض مصر للغزو الثلاثى عام ١٩٥٦ ، فإذا بالشعب كله رجالاً ونساءً وأطفالاً يخرج الى الشوارع هاتفاً " حنارب .. حنارب " وتشهد مصر ما لم تشهد منذ أحمد عرابى : جموع الفلاحين من القرى ومن كل أطراف مصر تحمل أسلحتها ، بنادق وفئوس وعصى ، وتحمل إرادتها المتحررة متجهة الى حيث لا تدرى " لتحارب " ... وعبد الناصر يرفض الإستسلام ، ويفتح مخازن السلاح ويوزعه على الشعب ... وزمجرت فى الماء الراكد أمواج روحية هائلة . هنالك كانت اليقظة قد تجاوزت إطارها وذابت الثورة فى أمواج الجماهير المتلاطمة ، وتحول المد الجماهيرى الى طوفان أطاح بكل نظام وتنظيم ، ومع

ذلك فحين وجه نداء الى الشعب بأن يعيد الأسلحة التي وزعت عليه بدون إيصالات ، أعاد شعبنا الأصيل الى الثورة التي وثقت به كل قطعة سلاح وزعته . حتى اللصوص وجدوا أن ليس من الرجولة أن يخذلوا الثورة التي وثقت بأمانتهم .

(١٤)

الإتحاد القومي .. التنظيم الثالث للثورة :

يوضح الدكتور عصمت " الجديد ديمقراطياً فى نظرية الإتحاد القومى " على حد قوله ، فيقول :

" إن الناخبين ، الذين لم يكونوا يمارسون حرياتهم السياسية كناخبين إلا مرة واحدة كل بضع سنين ، ثم ينتهى دورهم ، هم أنفسهم يشكلون تنظيماً قائماً ، دائماً ، يفرز الذين يرغبون فى الترشيح لمجلس الأمة ، ثم يختار من بينهم من يرى أنهم أهل للترشيح ... وهكذا لم تعد علاقة الناخبين بالمرشحين علاقة وقتية ... أصبح " شعب الناخبين حاضراً دائماً قبل الإنتخابات وفيما بينها وحين عودتها . وعلى من يطمع فى أن يرشح أو ينتخب أو يعاد ترشيحه أو انتخابه ، أن يكسب ثقة الناخبين المنظمين فى " الإتحاد القومى " وأهم من ذلك أن يبقى محتفظاً بهذه الثقة . الشعب هنا منعقد بصفة دائمة إنعقاداً منظماً ، قائماً بجوار السلطات الأخرى ، وله حق المتابعة والمناقشة والرقابة والإعتراض ، وله على أعضاء مجلس الأمة حق الجزاء ، وأقل جزاء هو عدم الموافقة على الترشيح مرة أخرى .

وهكذا تحول الشعب المنظم فى " الإتحاد القومى " الى سلطة دستورية رابعة ... إن القضاء المصرى هو الذى اكتشف طبيعته ... الشعب منظم فى تنظيم واحد " هيئة التحرير " ، الشعب منظم فى تنظيم واحد " الإتحاد القومى " جوهر الحل لمشكلة الديمقراطية هو هو ، لكنه يتقدم ديمقراطياً بعد كل خطوة .

بكل المقاييس " النظرية " ، كان دستور ١٩٥٦ أكثر ديموقراطية من أى دستور سابق ، لأنه أضاف الى ما سبق ، ولم ينقص شيئاً مما كان للشعب من قبل . وبكل المقاييس " النظرية " كان الإتحاد القومى صيغة أكثر ديموقراطية من كل الصيغ الليبرالية " .

ويعرف جمال عبد الناصر .. " الإتحاد القومى " فيقول يوم ايونيو ١٩٥٦ :
" ... وهذا الإتحاد القومى عبارة عن جبهة وطنية تجمع بين أبناء هذا الشعب ، ستكون للأغلبية العظمى من هذا الشعب ، الناس حرما من حريتهم أيام كانت هناك برلمانات زائفة ، كنا كلنا نشكو منها ، ونعرف أنها لا تحقق رغباتنا ، ولا تعمل لصالحنا ، ولكنها تعمل لصالح فئة قليلة من المستغلين أو من الإقطاعيين أو من الحاكمين الذين يريدون حكماً وشهوة وسلطاناً ... لن تكون هناك حرية سياسية للإنتهازيين أو الرجعيين أو أعوان الإستعمار ، إذن الإتحاد القومى يشمل أبناء هذه الأمة " .

وقال أكثر من ذلك .. يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٨ :

" وهذا الإتحاد القومى ، إتحاد يجمع بين أبناء الوطن العربى الواحد ، لا انحراف الى اليمين ولا انحراف الى اليسار ، لا تفرقة ولا تنابذ ، وإنما جمع كلمة ... جمع الكلمة من أجل رفع راية القومية العربية التى قامت طويلاً ... " .

ويعلق الدكتور عصمت قائلًا :

(١٥)

" ... كانت الوحدة الوطنية التى تمثلها هيئة التحرير لازمة لمواجهة متطلبات معركة التحرير ، وبقية الوحدة الوطنية التى يملكها الإتحاد القومى لازمة لمواجهة متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ... " .

بعد ما قيل بوضوح وتوضيح دافقين كاملين .. لم يعد هناك مجال للتعليق .

سوف نضطر مرة أخرى - لدواعي الحوار الذي يتسم بالصدق والجديّة ، والذي كان هو من أكثر الحريصين عليه ، بل إن أحد أهم كتبه هو بعنوان " حوار مع الشباب العربي " - نقول في هذا السياق ، سوف نضطر الى مخالفة الدكتور عصمت سيف الدولة في رأى أبداه .

بعد هذا الإبراز المتكامل والموثق لخيارات الثورة وعبد الناصر وانحيازهما الى الجماهير بالقول والوثيقة والعمل الذي أصبح واقعاً على الأرض ، كما عرضه الدكتور باقتدار ، نراه حين يتعرض لمناقشة أخطاء الثورة وعبد الناصر ، فيما يتعلق بحل مشكلة الديمقراطية ، فإنه يحدد الأخطاء الرئيسية الآتية :

١ - المثالية .. أو مثالية عبد الناصر تحديداً ، فقد كان عبد الناصر - كما يوحى بذلك الدكتور - محايداً بين الشعب وبين الذين استغلوه (!) : " أنشأ هيئة التحرير وجمع فيها كل الناس وترك لهم حرية المنافسة على قيادتها ، حولها الى اتحاد قومي ومنحه سلطات دستورية ، ثم ترك الناس - كل الناس - فيه يتنافسون على قيادته ... وجه إليهم جميعاً نداء " إرفع رأسك يأخى فقد مضى عهد الإستعباد " وترك للمنافسة الحرة مهمة اختيار من يرفع رأسه ومن ينكسها . (!) (علامة التعجب الأخيرة من عندنا)

٢ - حياد الثورة وعبد الناصر ، الذي اعتمد " التسوية الحياضية بين المواطنين " .. فالرجل كان محايداً بين العامل وصاحب العمل " فنكون حكماً بين العامل وصاحب العمل " .. وبين الفرق والطوائف والطبقات ... إننا لا نود أن نقدم مطالب طائفة على أخرى ، ولا أن نرفع طائفة على مستوى الطوائف الأخرى ، وذلك حتى لا يرتفع مستواها على حساب طوائف أخرى " (!) .

٣ - التردد .. شكل عبد الناصر لجنة تنفيذية للإتحاد القومي في ٢٨ مايو ١٩٥٧ من عبد اللطيف البغدادي وزكريا محي الدين وعبد الحكيم عامر ..

وهذا التشكيل – من وجهة نظر الدكتور – كان يكشف عن الصراع الخفى الذى كان يدور فى رأس عبد الناصر أولاً ، وفى مجلس قيادة الثورة ثانياً ، بين المفهوم الليبرالى والمفهوم الإجماعى للديمقراطية ، والذى انتهى بانتصار المفهوم الليبرالى . (لم يوضح الدكتور فى هذا الموضوع ، ولا فى أى موضع آخر فى الكتاب .. كيف أن تشكيل لجنة تنفيذية للإتحاد القومى ضمت ثلاثة من أقرب رفاقه ومعاونيه ، وفى وقت لم يكن أى خلاف قد تسرب بينه وبين أياً منهم .. نقول كيف أن تشكيل اللجنة بهذا الشكل قد منح اليقين للدكتور عصمت سيف الدولة ، حتى تؤكد أن ذلك قد عكس " صراعاً " خفياً فى رأس عبد الناصر أولاً ، ثم فى مجلس قيادة الثورة ثانياً .. وأن ذلك كان كافياً لأن يعتبر تردداً ، وهو أحد أهم ثلاث أخطاء للثورة وعبد الناصر مع المثالية والحياد ؟ .) (!!!)

ولا نملك إلا أن نرجع الى كل كلمة سطرها الدكتور قبل ذلك وبعده ، والى ذلك التحليل غير المسبوق ، الذى أبدعه فى بيان الإنحياز العقيدى للثورة وعبد الناصر الى الشعب منذ أن كانت الثورة فكرة وقبل أن تصبح واقعاً ونظاماً وسلطة . وإذا أخذنا المبادئ الستة فقط ، والتي تم صياغتها قبل أن يصبح حلم الثورة حقيقة على الأرض ، لوجدنا أنها تتضمن تحديدات قاطعة فيما يتعلق بقضية الديمقراطية ونظام الحكم ، ليس من بينها ما يوحى بأى مثالية أو حياد أو تردد . فأين هى المثالية أو الحياد أو التردد فى " القضاء على الإستعمار وأعوانه من الخونة المصريين " .. أو القضاء على الإقطاع .. أو القضاء على الإحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .. أو إقامة عدالة إجتماعية .. أو إقامة حياة نيابية سليمة .. أو إقامة جيش وطنى قوى ؟؟ وإذا كان كل ذلك قد حدث واقعاً معاشاً ، ولم يكن مجرد شعار أو هتاف أو مناورة ، وإنما كان " استراتيجية مرحلية " صحيحة ومتكاملة إلى حد مذهل فى زمنها وظروفها ، فماذا يعنى ذلك ؟؟ .. هذه واحدة .

الثانية .. يحق للثورة - أى ثورة - طبقاً لظروف الزمان والمكان ، أن تناور " بالتكتيك " ما أمكنها أن تناور ، وفى ظل ما سمحت به لها ظروف الزمان والمكان ، وقوى المعارضة وقوى المساندة ، بشرط ألا يخل هذا التكتيك بأى حال بالإستراتيجية .. ونحن نرى أن هذا هو ما قد حدث ، إن فى بعض تصريحات ومؤتمرات عبد الناصر ، أو فى بعض القرارات أو الإجراءات التى لم تخل أبداً - كما قد حدث - بالإستراتيجية .

الثالثة .. أن الدكتور نفسه يورد فى صفحة ٢٥٨ الكلمات التالية لجمال عبد الناصر يوم ٩ يوليو ١٩٥٩ فى افتتاح المؤتمر القومى العام للإتحاد القومى : " وعلينا أن نذكر دائماً أن ظروفنا لا تتحمل أى تردد أو انتظار ، إن خطة مضاعفة الدخل القومى فى الجمهورية العربية المتحدة لابد أن تنجح ... ذلك أن من المحتم علينا أن نحقق انطلاقة واسعة المدى ... كذلك علينا ألا نتصور بحال من الأحوال أن مهمتنا هى الإحتفاظ بالحالة الراهنة . إن أى تنظيم شعبى ديمقراطى يتخيل أن واجبه هو الإحتفاظ بالأحوال كما تسلمها ، إنما يفقد أصالته الشعبية والديموقراطية . علينا أن ندرك بوعى أن مهمة التنظيم الشعبى هى تنظيم الدفع الثورى وتجديد قواه ... نحو مزيد من العدل الإجتماعى ... إن القيادات الشعبية يجب ألا تنعزل بأى حال من الأحوال عن قواعدها ... عليها أن تذكر دائماً سر قوتها ، وسوف يبقى الشعب دائماً سر القوة الخالدة " .

فهل هذا كلام الذى يطفح وعباً ثورياً ربيعاً ، وانحيازاً حاسماً ونبيلاً للجماهير ، وفهماً فائق الإكتمال لدور التنظيم السياسى ، وضرورة قيادته لمرحلة الإنتقال الوضع الراهن الى آفاق التقدم المرجوة ، ودور الكادر السياسى وضرورة انحيازه للجماهير .. هل هذا كلام مثالى أو متردد .. أو محايد ؟؟ .

ونستمر مع الدكتور عصمت سيف الدولة ..

يقدم الدكتور بعد ذلك عرضاً رائعاً لمراجعة عبد الناصر للتجربة وما اكتنف مسيرتها من أخطاء ، وقدرته بل وشجاعته في ممارسة النقد .. والأهم منه ممارسة النقد الذاتي ، وكيف - يقرر الدكتور - تتجلى عظمة الصدق مع النفس في موقف عبد الناصر ، أى أنه لا ينسب الخطأ حتى الى الإنتهازيين أو الرجعيين ، ولا يحملهم المسؤولية ، بل يعترف بخطأ الثورة ، وبخطئه ، وبمسئوليته .

لكن ماهى تلك الأخطاء من وجهة نظر الدكتور ؟ .

(١٧)

يقول : " كان من بين ما أدركه عبد الناصر إدراكاً صحيحاً منذ بداية الثورة ، الأهمية الحاسمة لحل مشكلة التنمية الإقتصادية فى مصر . وهى حاسمة بالنسبة الى قضية الديمقراطية بوجه خاص . فمهما رفعت القيود المفروضة على حرية المواطنين ، سيكون مصير تلك الحرية متوقفاً فى النهاية ، على مدى ما يتوفر لدى كل مواطن من إمكانيات إقتصادية للحفاظ على حريته ... "

هذا إقرار واضح لصالح عبد الناصر .. لكن .. يقول الدكتور :

" ... فإنه - عبد الناصر - لم يدرك بالوضوح الكافى ، أن الديمقراطية الليبرالية التى كان يرفضها ليست إلا الوجه الثانى للعملة التى تحمل على وجهها الأول النظام الرأسمالى ... وبالرغم من اتجاهات عبد الناصر ومشروعاته الديمقراطية غير الليبرالية ، فإنه قد راهن فى التنمية الإقتصادية على الجواد الرأسمالى . وخسر الرهان فى الحلبتين .. حلبه التنمية ، وحلبه الديمقراطية ... "

هذا الكلام قد أسسه الدكتور على تفصيلات كثيرة أوردتها ، منها قرارات ولوائح ونسب وأرقام .. وتصريحات . تقول فى النهاية أن عبد الناصر قد لجأ الى أسلوب التنمية الرأسمالية ، تلك التنمية التى صبت فى النهاية فى صالح الطبقة الرأسمالية والعالقين بها من الطفيليين والإنتهازيين والسامسة وغيرهم . ماذا كان يجب أن يفعل عبد الناصر .. والدكتور هو الذى حذرنا من خطأ أن يقول قائل " لو كنت مكان عبد الناصر لفعلت كذا " !؟

هل يوقف النشاط الإقتصادى والعملية الإنتاجية فى المجتمع ، حتى تمتلك الثورة كادرها الفنى - الذى يمتلك الخبرة والتدريب والتأهيل - الثورى العقائدى الذى يستطيع من خلاله وبه أن يدير العملية الإنتاجية فى المجتمع ، دون الحاجة الى خبرات عناصر هذه العملية التى تخلقت وتشكلت فيما قبل ٥٢ ، علماً بأن الثورة - أى ثورة - عادة لا تمتلك فى بداياتها الكادر الفنى ، رغم امتلاكها الكادر الثورى !؟ .

رغم ذلك فمن الثابت أن الثورة ، وإن قدمت بعض التنازلات لرأس المال المحلى أو الأجنبى حتى لا يحجم عن المشاركة فى العملية الإنتاجية ، خصوصاً إذا كانت تلك العملية قد باتت واضحة أنها تتسلح بأفق تنموى مؤكد ، وأن أجزاء مهمة منها تتم فى إطار تخطيط مركزى .. ألا أنها لم تتردد فى الإضطلاع بمهام التنمية التى مكنتها قدراتها منها . كما أنها لم تسمح لأياً من التمويل المحلى أو الأجنبى بأن يفرض شروطه ، بل لم يكن أمامه إلا أن يعمل فى إطار ذلك التخطيط المركزى أو شبه المركزى للثورة . وسوف نتذكر هنا استخدام الرأسمال الإجنبى لإقامة مصانع الحديد والصلب (شركة ديماج الألمانية) ومصانع الأدوية (شركة فايزر السويسرية) ، ناهيك عن البدء فى بناء السد العالى بتمويل وخبرة روسية ... الخ ، بالإضافة الى إنشاء المؤسسة الإقتصادية (نواة القطاع العام) عام ١٩٥٧ .. وكل ذلك وغيره قد حدث قبل عام ١٩٦١ ، أى فى الفترة التى يورى الدكتور بأنها كانت بؤرة الأخطاء .. يبقى سؤال : ألم يبلغ " لينين " أثناء ما سمي بالثورة الزراعية الثانية ، فى بداية عشرينات القرن

العشرين ، ألم يلغى ١٦ قراراً إشتراكياً حتى يتيح للشركات الأمريكية -
نعم الأمريكية - أن تستثمر في الزراعة السوفيتية ، وطبعاً هذه
الإستثمارات تعنى فيما تعنى أرباحاً رأسمالية وتحويلات لهذه الأرباح الى
الخارج .. وتعنى فيما تعنى أيضاً استغلالاً للفلاحين الروس !!؟؟ .

(١٨)

الضحايا :

يعتبر الدكتور أن العمال كانوا أول ضحايا تلك الإخطاء .. يقول " وكان أول
الضحايا ديموقراطياً ، هم العمال الذين تجاهلتهم الثورة ... كقوة
شعبية فى مجال الممارسة الديموقراطية وعنصرها اللازمين ... التحرير ،
والتشجيع على الممارسة الديموقراطية ... فى تلك الفترة (من ٥٢ الى ٦١) لم
يكسب العمال شيئاً مقارناً بما كسبه الفلاحون"؟.

ويستدل الدكتور على ذلك بعدم الإهتمام بالعمال وأحوالهم ، ولا بمساعدتهم على
تكوين التشكيلات النقابية التى تدافع عنهم .. ويرى أن تعيين عامل كأول وزير
للعمل فى تاريخ مصر يمكن أن يعتبر إفساداً متعمداً للطبقة العاملة ، حيث أصبح
طموح النقابيين هو الإلتحاق بالسلطة التنفيذية . ويقول : " إن أحد وسائل
تشجيع وتقوية الرأسماليين هو إحباط وإضعاف مقدرة العمال " .

ونقول فى هذا السياق .. إن مصر لم يكن بها قبل الثورة طبقة عاملة ذات
قوام محدد مثل طبقة الفلاحين والطبقة الرأسمالية مثلاً ، ولم يكن لها أوعية أو
تشكيلات أو أبنية تنظيمية نقابية تعبر عنها .. وأنها لم تكتسب هذا القوام المحدد
كطبقة إلا مع الثورة ، وانطلاقها فى عملية التنمية والتصنيع فى تلك الفترة (من ٥٢
الى ٦١) ، لأن مشروعات التنمية والتصنيع فى المجتمع - أى مجتمع - هى المناخ
الحاضن لميلاد الطبقة العاملة وتشكيلاتها النقابية ، ومن ثم فلا غرو أن يعتبر
كثير من الراصدين لتلك الفترة .. يعتبرون ان الطبقة العاملة المصرية هى مولود
شرعى لثورة يوليو ، ومن ثم كان على هذا الإبن الشرعى البار أن يحمى

الثورة فى أزمة مارس ٥٤ ، وأن يقبل على العمل والتدريب واكتساب الخبرة ، حتى ثبت أقدامه فى مجمعات التصنيع الثقيل والمتوسط والخفيف ، وأن يبني السد العالى .. حتى إذا ما كانت إنطلاقة التخطيط والتصنيع على كل أرض مصر من " كيما " فى أسوان ، الى " الترسانة البحرية " فى الأسكندرية .. فإن الطبقة العاملة التى كانت قد تخلقت قبل ذلك بعشر سنوات ، هى التى جعلت تلك الإنطلاقة واقعاً على الأرض بناءً وطرقاً ومصانعاً ومزارعاً ، واقتحاماً للصحراء .. وتحويلاً لمجرى النيل .

ثم الطبقة الجديدة :

يقول عنها الدكتور " ... تلك التى سيطرت على حياة مصر السياسية والإقتصادية فى الفترة التى انتهت عام ١٩٦١ ... خليط غريب من البشر الذين لا ينتجون شيئاً ... منهم المؤسسة العسكرية ، التى أصبحت دولة فوق الدولة ... والبيروقراطيون ... والرأسماليون ... الذين يقومون بالأعمال الطفيلية كالوساطة والمقاولة والسمسرة " .

وهذا كلام صحيح تماماً .. فكل سلطة – أى سلطة فى التاريخ – كهنتها ، وخدامها .. وخونتها ، ولا فكاك – فيما نرى – لأى سلطة من بعض هؤلاء أو منهم مجتمعين ، بغض النظر عن قناعتنا بأن واجب السلطة – أى سلطة – ان تجعل تأثيراتهم السلبية فى حدها الأدنى ، إن لم تتمكن من اجثاثها من الجذور .

(١٩)

ثم " ثورة التصحيح " .. (ليست الخاصة بأنور السادات) :

يعرض الدكتور بعد ذلك آليات ما أسماه بثورة التصحيح ، التى بدأها عبد الناصر ، بعد وصوله الى نتيجة نهائية بعدم جدوى التعاون مع الرأسمالية المحلية ، ناهيك عن الرأسمالية الأجنبية.. فبدأ بإصدار " ميثاق العمل الوطنى " ، ثم إصدار قرارات التأميم وإقامة التنظيم السياسى الرابع للثورة " الإتحاد الإشتراكي العربى " .

ويورد الدكتور أن معظم هذا قد تم بقرارات كأنها فردية ، وأن ذلك كان لازماً ، بل إن ذلك قد يكون السبب في أنها كانت مبالغته .. وناجحة .

ويقدم الدكتور تعريفاً للشعب ، فيه ابتكار وعلم ورشاقة فكرية .. يقول :

" ... يجب التمييز بين " الشعب الإجتماعى " وبين " الشعب السياسى " والشعب الأول هو كافة الذين ينتمون الى الدولة ، والشعب الثانى كل من يتمتع بالحقوق السياسية فى الدولة (عدد الذين لهم حق التصويت) . ولا يطابق الشعب الإجتماعى الشعب السياسى ... ولقد كانت الديموقراطية الليبرالية نظاماً جانحاً الى الحد من الشعب السياسى " .

ويضرب مثلاً ، بأنه لما كان تعداد الشعب فى مصر العربية ٣٧ مليوناً ، كان عدد الذين لهم حق الإنتخاب عشرة ملايين . ليس هذا هو المهم فقط ، بل إنه يوضح كيف كان مفهوم الشعب لدى عبد الناصر ، ويوافق هو – الدكتور – على هذا المفهوم ويتبناه .

يقول عبد الناصر – كما يورد الدكتور – : " سنعمل إشتراكية ، والإشتراكية حياة ، الإشتراكية عدالة إجتماعية ، والعدالة الإجتماعية معناها أنى ... أعدت توزيع الثروة . فى إعادتى لتوزيع الثروة ، من هو الشعب ؟ . هو جميع الفئات التى تساند الثورة الإشتراكية ، وتساعد الثورة الإجتماعية والبناء الإشتراكى ... أعداء الشعب هم جميع القوى والجماعات التى تناهض هذه الثورة الإشتراكية والثورة الإجتماعية ، واللى هدفها طبعاً القضاء على هذا النظام الإشتراكى ، والعودة الى نظام رأسمالى أو مستغل ، أو نظام مبنى على أساس ديكتاتورية رأس المال " .

يعلق الدكتور عصمت على هذا الكلام بقوله : " هذا موقف واضح . يوحد بين الديموقراطية والإشتراكية ، مضمون قوى ، ويأخذ من المضمون الإشتراكى مقياساً موضوعياً لفرز الشعب (له مصلحة فى الإشتراكية) من أعداء الشعب

(أعداء الإشتراكية) .. فتكون كل الحرية والديمقراطية للشعب ، ولا حرية ولا ديمقراطية لأعداء الشعب " .

أنتجت السنوات العشر الأولى من عمر الثورة ، حصيلة هائلة من التجربة والخطأ والتصحيح ، بحيث فى نهايتها ، كانت الثورة – كما يورد الدكتور عصمت ، وكما ورد بالميثاق – قد تثبتت من أن الديمقراطية إذا كانت هى الحرية السياسية ، فإن الإشتراكية هى الحرية الإجتماعية .. وأن هناك ضرورات لا محيص ، عنها كقواعد انطلاق للمرحلة المقبلة وهى :

١ – لا بد أن ينفصح المجال للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهى : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ، أن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل ، هو البديل الشرعى لتحالف الإقطاع ورأس المال المستغل ، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السلمية محل الديمقراطية الرجعية .

(٢٠)

٢ – إن الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى – هى التى تستطيع أن تقيم الإتحاد الإشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لإمكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السلمية .

٣ – إن الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسى جديد داخل الإتحاد الإشتراكى العربى ، يجند العناصر الصالحة للقيادة ، وينظم جهودها ، ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ، ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الإحتياجات ..

هذا الى جانب ذلك الإبصار الثورى الحاد لجمال عبد الناصر ، حين أدرك أن مستقبل الثورة مرهون بتواصل الأجيال الثورية ، فقال عام ١٩٦٥ – يورد الدكتور – وهو يمهد الطريق لإنشاء " منظمة الشباب الإشتراكى العربى " (كما نقول نحن) : " أن المهمة الأساسية التى يجب أن نضعها نصب عيوننا فى المرحلة القادمة ، هى أن نمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة فى جميع

مجالاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ... أكثر وعياً من جيل سبق ، أكثر صلابة من جيل سبق ، أكثر طموحاً من جيل سبق " .

٤ - إن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعي الذى ينظم سيادة الشعب .

وفق ذلك - يورد الدكتور وينص الميثاق - على أنه نتيجة لظروف تاريخية طال فيها استغلال الفلاحين والعمال ، كما طال حرمانهم من الممارسة الديمقراطية ، وتعبيراً عن ظروف واقعية - فى مصر - هى أنهم يمثلون الأغلبية الساحقة للشعب .. فلا بد من ضمان ٥٠ % على الأقل من مقاعد المنظمات المنتخبة للفلاحين والعمال .

شائعات عن الميثاق :

يقول الدكتور عصمت : " قيل أولاً أن الرؤية التى جاءت فى الميثاق تمثل نظرية مبدئية متكاملة فى الديمقراطية ... وأن كل مقولة من مقولاتها مبدأ ديمقراطى ، فلا هى خطة استراتيجية ، ولا هى موقف تكتيكى ، وبالتالي فهى ليست مرتبطة أو متوقفة لا على المرحلة التى صدر فيها الميثاق ، ولا على وجود عبد الناصر فى موقع القيادة من سلطة الدولة " .

لكن الدكتور يرى أن " كل أفكار ومواقف عبد الناصر تكسب دلالة مختلفة حين تصدر أو تنسب الى غيره ، لأنها تفقد الشخصية التاريخية ... وهذا يعنى أنه إذا كان الميثاق قد استمد فى حياة صاحبه نوعاً من الوحدة الفكرية سمحت بالحديث عنه كـ نظرية ، فإن مصدر تلك الوحدة كان وحدة المفكر والمنفذ فى شخص جمال عبد الناصر .

والواقع الذى نراه - يستطرد الدكتور - أن الرؤية الديمقراطية التى تضمنها الميثاق ، قد تضمنت ما يتصل بالمبدأ الديمقراطى ، وما يتصل بالتطبيق ... على أى حال ، فقد تضمن الميثاق المبدأ الديمقراطى الثابت نسبياً ، الملزم دائماً ، والذى يمثل إلزامه أو عدم التزامه الحد الفاصل بين الناصرى وغير الناصرى . ذلك هو " وحدة الديمقراطية

والإشترابية " ، لا ديمقراطية بدون اشتراكية ، ولا إشترابية بدون ديمقراطية . أما الباقي فهو أسلوب الممارسة الذى رأى الميثاق أنه مناسب للواقع المصرى حين إصداره " .

(٢١)

ونحن نرى .. أن الميثاق وإن كان لا يمكن – على ضوء التعريفات النظرية – اعتباره نظرية متكاملة ، إلا أنه بكل المقاييس – ومنها المقاييس النظرية – يعتبر تحديداً لرؤى وأفكار ومسارات " كلية " فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية والعدل الإجتماعى والوحدة العربية ، فى مرحلة هى الأخصب والأخطر فى تاريخ هذه الجماعة البشرية العربية الحديث ..

ونرى أن ذلك تحديداً هو قيمة الميثاق الذى " يغوص فى الواقع بحثاً عن النظريات ، ولا يغوص فى النظريات بحثاً عن الواقع " .. هذه واحدة .

الثانية .. أننا نرى أيضاً – وقد تعلمنا ذلك من الدكتور عصمت – أنه فيما عدا حالة الثبات المطلق فى نتائج ظواهر الطبيعية المادية مهما تكرر القياس ، فإن هذا الثبات المطلق لا يمكن أن يتحقق فى حالة الظواهر الإنسانية " البشرية " باعتبار أن الشق الروحى للإنسان (الشق غير المادى) ، لا يمكن إخضاعه لصرامة القوانين المادية النوعية . نريد أن نقول أن النظريات المتعلقة بحياة وسلوك واجتماع البشر ، ليست بمنأى عن أمكانية التغيير أو التطوير .

الثالثة .. أننا نرى – ثالثاً – أن الإبداع الحقيقى ، والإضافة الجذرية فيما يتعلق بقضية العدل الإجتماعى التى هى ذاتها قضية الديمقراطية ، فى الميثاق هو فكرة " تحالف قوى الشعب العامل " .. وهو اجتهاد فوق أنه صحيح عدلاً ومنطقاً ، فإنه – فى حدود ما نعلم – غير مسبوق فى أضابير الفكر السياسى أو الديمقراطى الذى استطعنا أن نطلع عليه ، منذ أن كان هناك فكراً سياسياً ديمقراطياً .. وهذا هو ما يمثل – فى رأينا – المبدأ الثابت أو الذى يتعين أن يكون ثابتاً بقوة فى كل ما يمكن أن يتعلق بالحق فى السلطة وفى الثروة فى المجتمع .. أى مجتمع .

إننا نتصور أن مبدأ " تحالف قوى الشعب العاملة " يصلح في حد ذاته أن يكون نظرية " كاملة " بالنسبة لمصر والأمة العربية ودول العالم الثالث - بدون استثناء - لممارسة السلطة وأقامة العدالة الإجتماعية .

أما مبدأ وحدة الديمقراطية والإشتراكية فى الميثاق ، الذى أشار إليه الدكتور ، فإنه على عظمته ، ألا أنه - ونعلم أن الدكتور لم يقل ذلك - ليس إبداعاً ذاتياً لميثاق عربى ، أنتجه واقع عربى .. وإنما تبناه الميثاق باعتباره تراثاً فكرياً إنسانياً ودافع عنه لصحته العلمية والمنطقية .. تماماً كما نطالب نحن بتبنى فكرة " تحالف قوى الشعب العاملة " والدفاع عنها طالما أنها صحيحة بالعلم وبالمنطق وبالواقع .

منذ بدء الخليقة ، الى أن يرث الله الأرض ومن عليها لم ولن تتغير عناصر معادلة الظلم والعدل ، أى الإستغلال ، ومن ثم فلسوف يبقى " من يملك يحكم ، ويحمى ما يملك " وسوف يبقى دائماً هدف " ضرورة سيطرة قوى الشعب العاملة " - أى شعب - على السلطة والثروة ، شرطاً حاكماً لإقامة العدل الإجتماعى .. أى الديمقراطية .

يفند بعد ذلك .. الدكتور عصمت كل الشائعات التى أطلقت حول الميثاق ، إن بحسن نية أو بسوءها ، مثل خلود الميثاق وعد قابليته للتعديل ، والتأثر بالفكر الماركسى حين صياغته ، وأن عبد الناصر " قد وضع الميثاق لإمتصاص موجة الغضب الشعبى التى سببها إنفصال سوريا عام ١٩٦١ ، وغير ذلك .

(٢٢)

ويخلص الدكتور عصمت الى أن " أياً ما كان أمر الشائعات ، فقد صدر الميثاق وثيقة فكرية انتقل بها عبد الناصر خطوة كبيرة بعيداً عن النهج التجريبى ، وأصبح الميثاق كله موضوع التجربة ابتداءً من تاريخ صدوره " .

الختام ..

ونحن نقترّب - على حزن - من نهاية تلك الصحبة الفكرية الرائعة الراقية ، مع مفكر فى حجم وقامة ومقام الدكتور عصمت سيف الدولة .. تطالعنا كلماته - كأنها " وصيئة " فى نهاية هذا " الإجتماع " معه من خلال كتابه بالغ القيمة والأهمية :

" الآن ، وبعد وفاة عبد الناصر ، فإن الناصريين قوى وجماهير متعاقبة فى الوطن العربى ومصر حتى لو لم تكن موحدة أو منظمة . و " الناصرية " مفهوم يحدد انتماء الناصريين على خلاف قليل أو كثير ... وحتى الذين يقفون من الناصرية والناصريين موقف العداء ، يعترفون - بموقفهم هذا - بوجود الناصرية فكرة والناصريين بشراً ... بل إن تهمة " أدعياء الناصرية " تتضمن اعترافاً بأن الناصرية ليست موجودة فقط ، بل إنها - أيضاً - ذات إغراء يسمح ، لا بالانتماء إليها فحسب ، بل بادعائها أيضاً " .

ويقول عن الناصرية : " إنها أفكار ومبادئ صالحة لتؤدى دور القيادة . صالحة للإلتقاء عليها ، والإلتزام بها ، والإحتكام إليها عند الإختلاف . وهى لا تكون كذلك إلا إذا أرسيت على قاعدة منهجية علمية ، تفرز من بينها المبدأ من الإستراتيجية عن التكتيك . الإستراتيجية والتكتيك عناصر لصيقة بالقيادة بكل خصائصها الفذة ، وظروفها التى انقضت ، فهى من مفردات التجربة التى تنسب الى عبد الناصر ، أما المبدأ فهو وحده الذى يبقى مميزاً " للناصرية " .

ومن ناحية أخرى - يستطرد الدكتور - فإن هذا المنهج العلمى القادر على أن يستخلص من تجربة عبد الناصر " نظرية " ناصرية يمثل ضرورة مهما كانت لازمة فى حياة عبد الناصر ، فإنها الآن حتمية ... إن " الناصرى " لا ينتمى الى عبد الناصر ، ولكنه ينتمى الى " الناصرية " .

ويستمر الدكتور في " بشارته " أو وصيته " : " من بين الإنجازات الديمقراطية للثورة ، كان هذا الإنجاز " البشرى " أروعها ، لأنه استولد الشعب العملاق جيلاً يقظاً . واليقظة الشعبية أولى مقومات الديمقراطية نظاماً ، والديمقراطية ممارسة " .

ثم اختتم الرجل الكبير كلامه ، بتواضع كبير أيضاً ورفيع : " وأخيراً .. فلقد اجتهدنا ولكل مجتهد نصيب ... من الرضا أو من السخط . ونحن نقبل نصيبنا أيضاً كان نوعه ، لأننا ما أردنا - منذ البداية - أن نرضى أحداً أو أن نغضب أحداً . وما زال باب الإجتهد مفتوحاً .. لمن يريد " .

وقبل أن يمضى .. يضع الدكتور عصمت سيف الدولة .. أكلييل الزهور هذا على ضريح عبد الناصر قبل أن يغادره .. ويغادرنا :

" ... إن الخطأ في التجربة ، نتيجة القصور في المنهج والنظرية ، لا يمكن أن ينال ، على أى وجه ، من أن جمال عبد الناصر قد عاش ومات إيناً باراً ومخلصاً إخلاصاً مطلقاً لشعبه وأمتة . ويكفيه نبلاً أنه لم يدع في أى وقت أنه يملك أكثر مما يملك فعلاً وهو كثير . وأنه لم يخطيء قط إلا واعترف بالخطأ ، وبادر الى تصحيحه بما يستطيع . فلقد كان - رحمة الله عليه - أكثر الناس صدقاً مع نفسه .. وهي قمة الفضائل في الحاكمين " .

(٢٣)

وكان الدكتور عصمت سيف الدولة - رحمة الله عليه - مشعل استنارة ووعى ، غطى إشعاعهما شباب الأمة العربية الخالدة ، التي عاش يعشقها .. ويحلم بها موحدة ومتقدمة .
